

كسَفُ الأسرار

بين أصله الفارسي والمُرْجَمَةِ اللدنية



تأليف

الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كشف الاسرار

بين أصله الفارسي والترجمة الاردنية

تأليف

الدكتور ابراهيم الدسوقي شتا



منظمة الاعلام الاسلامي

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٧
خلفية وتمهيد	١١
نص الدعوى	١٤
تعليق مجلة عالم الكتاب	٣٥



اسم الكراس: «كشف الاسرار» بين أصله الفارسي والترجمة الاردنية.
المؤلف: الدكتور ابراهيم الدسوقي شتا.

الناشر: معاونة العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي الجمهورية الاسلامية في
ايران - طهران ص. ب ١٣١٣ / ١٤١٥٥.

الطبعة:

التاريخ: الطبعة الاولى ١٤١٣ - ١٩٩١.

طبع منه: ٥٠٠ نسخة.

مقدمة الناشر

في عام ١٩٤٣ أصدر شخص يُدعى علي أكبر حكيم زاده - وهو نجل أحد العلماء - كتاباً في ٣٨ صفحة سَمَّاهُ (أسرار عمرها ألف عام) خُصَّصَ الرد على الدين عموماً والشَّيخ بشكل خاص، وطرح فيه آراء ابن تيمية ومحمد ابن عبد الوهاب. وقد شَتَّ الشخص المذكور - وكان أبوه أحد رجال الدين كما اسلفنا - هجوماً عنيفاً على علماء الدين، ونفى أن يكون باستطاعة القوانين الدينية الشرعية توفير جميع احتياجات البشرية ومتطلباته في كل زمان ومكان.

وإثر صدور هذا الكتاب، أوقف الإمام الخميني (قدس سره) برنامج دروسه المعتادة في الحوزة العلمية بقم مدة شهرين، وألَّف خلال هذه الفترة كتاباً أطلق عليه (كشف الأسرار) ردّاً على الكتاب الوارد ذكره آنفاً وقال سماحته في هذا الشأن:

«لقد فمت بتأليف كتاب كشف الاسرار طيلة شهرين عطلت فيها دروسي

لا تكتب على تأليفه مرة واحدة ودون انقطاع».

وأضاف (رض):

«بعد نشر كتاب (كشف الاسرار) بعث لي حكيم زاده برسالة قال فيها (ان الأجوبة التي كتبتها كانت قاطعة والحجج دامغة) ثم زعم (إنني كنت أبحت عن يوضح لي - مثلك - ما التيس علي، ولم يكن لدي هدف سيئ)».

ولقد طبع كتاب كشف الاسرار الذي جاد به براع الامام الخميني (قدس سره) عام ١٩٤٤م ثم أعيد طبعه مراراً بعد ذلك. وقد استند فيه سماحته إلى الكتاب والسنة النبوية وآراء فلاسفة اليونان والفلاسفة المسلمين في تنفيذ آراء الوهابيين، ودافع عن النظريات التي تبتناها الشيعة وخصوصاً بشأن قضية الإمامة، موضحاً مواضع معينة - كموضوعي الشفاعة والبداء - من وجهة نظر التشيع، كما أجاب بالادلة الساطعة عن جميع التهم والافتراءات التي ألقيت بعلماء الدين.

واعتبر الامام الخميني (قدس سره) أن هيمنة أشخاص كـ (رضا خان وأناتورك) على زمام الحكم في ايران وتركيا كان متاخفظاً له الأجانب، وأنهما صارا السبب في فتور لون الدين وشحوبه في المجتمعين اللذين حكما فيهما. وفي رده على مزاعم حكيم زاده التي جاء فيها: إن قانوناً عمره ألف عام لا يمكنه أن يكون الدواء السافع والحل الناجع للمشاكل والادواء الحالية !! قال سماحته:

«والآن، لينظر الخبراء في مجال الدين الذين هم علماء الاسلام كل واحد من هذه المؤسسات التي لا تتنافس مع القوانين الاسلامية والبلد بحاجة إليها،

وليعلموا تأييدهم لبقائها، وكذلك الامر فيما يخص تسليح الجيش وتجهيزه، فكل ما هو ضروري في هذا الزمن ولمصلحة البلاد ينبغي توفيره، فالقانون الاسلامي لا يتناقض ابداً مع مثل هذه الامور، والقوانين الاسلامية لا تقف موقفاً سلباً من صور التقدم السياسي والاجتماعي، ومثل هذه الافكار التي تطرحونها تعتبر مخالفة للثقافة ولبس من شأنها سوى اشاعة الفساد وخلق الفتنة».

لقد كان كشف الاسرار أول كتاب صدر بعد الاطاحة بـ (رضا خان) وتولى الدفاع عن الدين وتفنيد ما أثير من شبهات ضد الدين والتشيع.

وبعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران، ونتيجة لما أسفر عنها من انعكاسات عجيبة وتأثيرات مذهلة على صعيد العالم الاسلامي، انبرى أعداء الاسلام والثورة الاسلامية لبث بذور النفاق في أرجاء العالم الاسلامي، واستخدموا لهذا الغرض بعض الكتاب العملاء والمأجورين.

فقد سعى هؤلاء الكتاب إلى تأويل بعض البحوث العلمية التي تفتقت عنها ذهنية الامام الخميني (رض) وفقاً لآرائهم ونظراتهم، من أجل إساءة الاستفادة منها باتجاه اشعال نار الفتنة بين السنة والشيعة وتأجيج طغيانها. ومن بين هؤلاء الكتاب المدعو (د. محمد البنداري)، حيث إنه حاول في ترجمته العربية لكتاب (كشف الاسرار) تحريف آراء مؤلفه وتجويزها وفقاً لمبولة ورغباته، متناً أغاظة الاستاذ الدكتور ابراهيم الدسوقي شتا فيادر إلى كتابة بحث قيم نشرته مجلة (عالم الكتاب) في عددها المرقم (٢٨) والصادر في كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٠م كشف فيه النقاب عن هذه الجريمة وأوضح معالمها بالكامل.

ونظراً للمضامين السامية والحقائق الساطعة والأدلة الدامغة التي
تفسيها بحث الدكتور الدسوقي شتا ، وإيضاحه حقيقة الآراء السامية
والأفكار القيمة التي احتواها كتاب (كشف الاسرار) الذي جاد به يراع
الامام الحسيني الراحل «رضوان الله عليه» فقد بادرت معاونة العلاقات
الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي إلى نشر هذا البحث ، آملين أن تستير به
أذهان المسلمين وتستطلع ما فيه من الحقائق البينة ، وأن يوحّد الباب
— بإحكام — في وجه مثل هذه التحريفات والخيانات والمزاعم المفترقة على
الفكر والتراث الاسلامي .

معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الاسلامي

خلفية وتجهيد
منذ حوالي نصف قرن أي في أوائل الأربعينيات وقبل أن يصبح المؤلف
هو «الامام آية الله» ، صدر للخميني كتاب بالفارسية بعنوان (كشف
الاسرار) ، كان يردّ فيه على دعاة القومية الإيرانية الذين بلغت الجراءة
بأحدهم ، أن يدعوا صراحة للعودة لغتاً وديناً إلى إيران قبل الإسلام .. ! ولم
يكن يعلم بأمر هذا الكتاب وصاحبه من رجال الفكر والثقافة في الوطن العربي ،
إلا أولئك النفر القليل من الباحثين الجادين الذين يعرفون أولاً اللغة الفارسية
إلى جانب إهتماماتهم بالموضوعات الدقيقة في العلوم الإسلامية ، كالفقه
وأصوله وعلم الكلام وتاريخ البطل والثقل .. الخ ، مع ربط هذه الموضوعات
المأثورة بتداعياتها الجارية حالياً في التيارات السياسية الحيوية بالعالم الإسلامي .
وقد شاء القدر لقراء مجلة (عالم الكتاب) الأعزاء ، أن يلتقوا الآن بهذا
الكتاب مع بضعة كتب أخرى ترتبط به ، في واحدة من أخطر القضايا التي

نؤثرهم بها في أحب أبواب المجلة إليهم وهو «التساؤلات والمحاكمات»... ومع أن كتاب الحميني يأخذ نقطة البداية في أوراق هذه القضية، فليس هو الموضوع المباشر للتساؤل ولا المحاكمة — كما سبى القراء — في ورقة «الدعوى» الاتهامية المرفوعة إلينا من الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا، أستاذ ورئيس قسم اللغات الشرقية وآدابها بكلية الآداب في جامعة القاهرة. ذلك أن الاتهام موجه إلى تلك الكتب والكتابات الأخرى، التي ظهرت بالوطن العربي في السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٨٧-١٩٨٩). أول هذه الكتب وأخطرها من وجهة نظر الاتهام هو الترجمة العربية لكتاب الحميني، التي صدرت بالأردن عام ١٩٨٧ عن «دارعشار للطباعة والنشر» في ٣١٤ صفحة، وعليها ثلاث تسميات عربية ترتبط بالترجمة بعد اسم صاحب الكتاب الأصلي آية الله الحميني.

أولى التسميات (محمد البنداري) الذي يحمل لقب «دكتور»، وهو صاحب الترجمة من الفارسية إلى العربية، ويشعر صاحب ورقة الاتهام أن التسمية غير حقيقية، وأن المترجم اسماً آخر غير هذا الاسم الوهمي. وثاني التسميات العربية (سليم الهلاقي)، وهو الذي قام بالتعليق في مواضع متفرقة من الترجمة، ويشعر صاحب ورقة الاتهام بغربة هذه الوظيفة في الترجمة الحالية لكتاب الحميني ذلك أن هناك المقدم للكتاب وهو صاحب التسمية الثالثة (محمد أحمد الخطيب)، الذي يحمل أيضاً لقب «دكتور» ثم أستاذ

للشريعة الإسلامية.

أما الكتب والكتابات الأخرى التي تدخل في القضية بصورة تبعية على أقل تقدير، فهي عدة مؤلفات ومقالات ظهرت بعد تلك الترجمة واستندت إليها، مثل (مع الحميني في كشف أسرار) للطبيب أحمد كمال شعث الأردني الفلسطيني، ومثل (الفتنة الحنبية) لسعيد حوى صاحب الولاء الأردني برغم موطنه الأصلي السابق، ومثل (فضائح الحنبية) وهو يضع مقالات لستة من المفكرين الإسلاميين، يتقدمهم و يشار إليهم الدكتور بشار معروف من العراق، وقد نشرته منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي العراقية. بل إن أحد علماء الإسلام المصريين — وهو الدكتور عبد المنعم النمر، وقد اعتمد في وجهة نظره على ما قرأه في تلك الترجمة بتقديدها وتعليقاتها — رأى في مقالة له منشورة بجريدة الأخبار المصرية (فبراير/ ١٩٨٩)، أن كتاب (آيات شيطانية) الذي هذى به سلمان رشدي لا يستحق كل الاستنكار الذي قو بل به، وأن ما جاء في كتابه بالنسبة لكبار الصحابة اخف كثيراً مما قاله الحميني في (كشف الأسرار)، الذي يستي حسب الترجمة الأردنية أبا بكر وعمر بصمتي قريش. ومع أن الدكتور إبراهيم شتا صاحب ورقة الاتهام في هذه المحاكمة الخطيرة، كان قد قرأ الأصل الفارسي لكتاب (كشف الأسرار) في طبعته الأولى منذ سنوات، فقد رأى أن يعود إلى الكتاب في طبعته تلك، ثم قارنها صفحة صفحة بل سطراً سطراً وكلمة كلمة بالترجمة الأردنية، قبل أن يوجه

اتهاماته المحددة إلى كل واحد من أصحاب التسميات الثلاث العربية على صفحة العنوان للترجمة. بل إنه ينتقل بهذه الاتهامات إلى الجهة أو الجهات التي يرى أنها تقف خلف هذه الترجمة المشبوهة، ولعلها هي التي شجعت من وراء مستشار أصحاب المؤلفات والكتابات التالية لها والمينية عليها. ونكتفي بهذا التقديم لورقة «الدعوى» الاتهامية، أما التعليق الحتمي الذي يمثل وجهة نظر مجلة (عالم الكتاب)، قسائي في مكانه بعد التسجيل لنص تلك «الدعوى» المرفوعة من الدكتور إبراهيم شتا.

نص الدعوى

الأستاذ الدكتور/ سعد محمد الهجري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

لست أولركم فقط بورقتي المرفقة، عن كتاب (كشف الأسرار) لآية الله الخميني وترجمته إلى العربية في الأردن عام ١٩٨٧، ولكنني أيضاً لست متأكداً إذا كانت هناك من حولي مجلة أخرى، يمكن أن تنشرها كما هي دون كثير أو قليل من الحذف والتعديل ! فلكم الشكر والتقدير سلفاً، على ما انتطلع إليه وأثق به من الاهتمام بامر هذه الورقة ..!

لعل كتاباً لم يكتب له الذبوع في السنوات الأخيرة قدر ما كتب للترجمة العربية لكتاب آية الله الخميني «كشف الأسرار» والتي صدرت عن دار عمار للنشر والتوزيع بعمان سنة ١٩٨٧... وعندما تكون الترجمة من تقديم أستاذ

في الشريعة هو أحمد الخطيب يرى أن قول الامام الخميني ببقاء الأرواح بعد قضاء الأجساد هو إيمان بالتناسخ وكفر بالبعث والحساب، وأن مجرد مخالفة رأي الشيعة لرأي شريحة من أهل السنة بشأن زيارة القبور يجعلهم مشركين، وأن الإفراط في محبة آل البيت هو هدم للتوحيد، وأن آية الله الخميني المتوفى سنة ١٩٨٩ هو أول من قال بالبدهاء ! تلك القضية التي خاضت فيها كل الفرق الإسلامية من شيعة وسنة ومعتزلة ومرجئة وقدرية، ويكفي أن يفتح أي إنسان - ولا يشترط أن يكون أستاذاً في الشريعة - كتاباً من موسوعات علم الكلام كالشهرستاني أو ابن حزم أو البغدادي أو الأشعري ليطالع تاريخ القضية، ثم يقوم الخطيب بتأويل الكلام اعتماداً على ترجمة خاطئة بما يكون سبباً في الصحابة والرسول... عندما يكون الكتاب من تقديم أستاذ في الشريعة هذا أسلوبه علينا إذن أن نطوي كشحاً عنه وألا نخوض فيه.

ولطالما لاحظت أن هناك أناساً لا يهمهم أن يهدم بناء الإسلام نفسه بشرط أن يسقط على أم رأس آية الله الخميني، أما والرجل قد لقي ربه فالقضية هنا قضية علمية في حاجة - فعلاً - إلى مدح عام لا ببليوجرافي، بل إلى مدح عام فحسب لأن هذه الترجمة صارت مصدراً لكل ناعق على ثورة إيران الإسلامية وقائدها، ولكتب عديدة من أمها «مع الخميني في كشف أسرار» للطبيب أحمد كمال شعث و«الفتنة الخمينية» لسعيد حوى وست مقالات لمفكرين إسلاميين (!!!!) مختلفين في الكتاب المستنق «فضائح الخمينية» على رأسهم «الدكتور (!!!) يشار معروف» ومن منشورات منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي (!!!!) العراقي بالطبع.

وقبل كل هذا ما حفّزني إلى هذا البحث هو ذلك المقال المنشور في جريدة الاخبار (أحد أعداد فبراير/ شباط ١٩٨٩) لعبد المنعم النمر إبان كان العالم الاسلامي كله يشعر بالمهانة من جراء هذيان سلمان رشدي المستنسى «آيات شيطانية» فخرج الدكتور النمر مطالباً تخفيف الوطء عن سلمان رشدي وتحويل بعض الغضب الى آية الله الخميني الذي قام في كتابه «كشف الأسرار» بسب الصحابة أضعاف ما فعل سلمان رشدي وستى الشيخين الصحابييين الجليلين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بهنمي قریش... إلى آخره، وحاولت أن أتذكر أنني قرأت هذا الهراء في كتاب «كشف الأسرار» الذي قرأته بالفارسية مراراً أثناء إعدادي لكتاب «الثورة الايرانية: الجذور والأيديولوجية» فلم أتذكره، وحينما رجعت إلى الكتاب لم أجد النص الذي بنى عليه الدكتور غضبته. قلت في نفسي: الأمر موكول إذن إلى الترجمة العربية للكتاب.

وعشرت على الكتاب، ولأول مرة أجد إلى جوار أستاذ الشريعة الذي يدل كلامه على انعدام أية صلة بالتراث الاسلامي، أجد أيضاً شيئاً جديداً لا سابقة له في الكتب، أجد معلقاً يستنسى سليم الهلالي، وفي أول تعليق له أخرج فيلسوف الإسلام العظيم أباعلي بن مينا من حظيرة الاسلام وجعله «ملحداً من القرامطة الباطنيين» (ص ١٧ من الترجمة)... ولم لا؟ ألسنا في عصر يخلع لقب الامامة على الأميين ويستنسى الجامعات الاسلامية بأسمائهم؟ ولا يخرج تعليق المعلق — في كل الأحيان — عن شتائم مقدّعة بصّبها على مؤلف الكتاب آية الله الخميني من قبيل «الملحد، الباطني،

المفتري، الحاقد والمتعصب للفرس» ولا ذنب لآية الله إلا أنه كان يقول «القرآن» بالفارسية فيترجمها المترجم بالفرس فيبيري المعلق بالشتائم، ويعود قيسمه «صاحب الاتهامات الشيطانية والأتوك أي الاحق».

ولأول مرة ولعلها آخر مرة يبصر فيها المرء اسماً على كتاب تكون كل اسهاماته في هذا الكتاب شتائم من هذا القبيل... وقد ساعده المترجم بتقديم ترجمة خاطئة تفتح شهيته للشتائم، مثاله ما ورد في صفحة ٥٩ عندما قال المؤلف عن الشهيد (وضحي بكل وجوده في سبيل الله) فترجمها المترجم (وخسر روحه من أجل الله تعالى) فانبرى المعلق الاذاعي في سب للخميني الذي يرى في الشهيد أنه خسر روحه. وحين يترجم المترجم عبارة (مركز التشيع وسرقه) الواردة في النص الفارسي بعبارة (مملكة الشيعة الكبرى) (ص ٩٠) ينبرى المعلق قائلاً: «حري بالمسلمين أن ينتهبوا إلى النزعة الخمينيية الكامنة وراء هذه السطور» وحين يترجم المترجم عبارة (عن طريق العموم) أي عموم أو كل المحذّثين بـ (عن طريق أهل العامة) ينبرى المعلق فينبهنا إلى أنه يقصد بالعامة أهل السنة والرجل لم يذكر كلمة العامة إطلاقاً بل كلمة (العموم)، وبين المعلق أحياناً — بالرغم من جهله الواضح الفاضح — أنه أقدر على فهم العبارات من المؤلف نفسه فيعلق على تعليق المؤلف على رواية شيعية بقوله (هذه الرواية الساقطة لا تعني ما قرره الخميني) (ص ٩٢)، أو يقول لا قُصّ فوه في تعريف (البداء) بما لم يرد في كتاب من كتب علم الكلام (البداء هو ان يعلم الله ما لم يكن يعلمه من قبل) (ص ٩٩) ومثل هذا كثير جداً مما يضيق المجال عن ذكره.

فإذا عدنا إلى المترجم الذي يحمل كبر هذا العمل الموجه المقصود الدكتور (!!!!) محمد البنداري، ولعلّه اسم مستعار لمترجم يعمل درجة الدكتوراه بالفعل لكن ليس في اللغة الفارسية ومعلوماته في الفارسية تقف عند حد اللسان ومع ذلك استعار اسم الفتح بن علي البنداري العظيم مترجم شاهنامة الفردوسي إلى العربية في أوائل القرن السابع الهجري. ولا أدري لماذا يختار اسماً مستعاراً إذا كان يترجم مادة يؤمن بها بالفعل؟ على كل حال فإن المترجم الذي تصدى لهذا الكتاب الذي ألفه فقيه بارز في ظروف خاصة، ورداً على كتب معينة ومستخدم مصطلحاً معيناً يفهمه المترجم كل الجهل، يدلّ بترجمته هذه - التي نسميها ترجمة تجاوزاً - على خلّو ذهنه تماماً من كل هذه الجوانب، وربما كان هذا من أسباب فنور النص العربي وبروده بالنسبة للثورة العارمة التي تشيع في جنبات النص الفارسي.

فقد كتب آية الله الخميني هذا الكتاب سنة ١٩٤٢ وهو في الأربعين من عمره ولم يكن قد حصل حتى على مرتبة الاجتهاد، وكان الحلفاء قد أسقطوا رضا شاه بهلوي ونفوه، وبدأت فترة من الانفراج النسبي على الساحة الإيرانية فاستغلها دعاة القومية الإيرانية في الهجوم على الاسلام، منطلقين بالطبع من بعض الممارسات التي يقوم بها بعض رجال الدين، والتي لا تعدّ من صلب الدين، كتب الخميني كتابه هذا ردّاً على كتابات أحمد كسروي الباحث الإيراني الذي اغتاله منظمة (فدائيان اسلام) فيما بعد سنة ١٩٤٧ والذي كان يدعو - صراحة - إلى العودة لغةً وديناً إلى إيران ما قبل الاسلام، وردّاً على من يدعى شريعت سنكلجي وهو من دعاة التجديد داخل المذهب، وأبي

الفصل جلبابجاني البهائي ومن تبع هؤلاء ممن جعلوا ديدنهم المجهوم على رجال الدين ومظاهر التشيع الاثنى عشري.

ولأن الوهابية كانت آنذاك تهزّ مشاعر العالم الاسلامي باعتدائها على الآثار الاسلامية بدعوى أنها قبور، مما حرّك الأزهر الشريف فأرسل وفدًا برئاسة شيخه رفض المسؤولين آنذاك مقابلتهم، فإن كل من كان يهاجم مشاهد آل البيت وتعظيمها كان يُشبه بالوهابية، ومن هنا اعتبر الوهابيون المعاصرون أن الكتاب موجه اليهم، في حين أن ذلك الجزء الذي يتناول قضايا اسلامية هامشية من قبيل زيارة القبور والنذور والاستخارة والشفاعة لا يمثل من الكتاب أكثر من نسبة ضئيلة، وكلّها - كما يرى أي مسلم عادي - لا تُنفذ من أسس العقائد بحيث يقوم مقدّم الكتاب والمعلق عليه بتكفير المؤلف من جرّائها.

وكما جهلت الهيئة - التي قامت على صناعة هذه الترجمة وقبّرت كتبها - بخلفيات النص الأصلي، فإن المترجم بالذات يتحمّل الوزر الأكبر، فهل سمعتم عن مترجم يُقدّم على ترجمة نص في فن ما دون أية خلفية عن هذا الفن أو إلمام بمصطلحه بحيث يترجم «الرواية» وهي مصطلح فقهي بـ «الحكاية»؟! (ص ٩٣) أو يُقبل على ترجمة نص خلفياته عصر كامل من الثقافة الشيعية والفلسفة والتصوّف دون أن يكون لديه أدنى علم بها فيترجم خبط عشواء وكيفما اتفق، فيقلب التوحيد شركاً والتزويه تحديفاً؟ ويترجم عبارة «قرب الأحياء واهب للحياة» بعبارة «التربة واهبة الحياة» (ص ٦١) ولا يستطيع أن يفرق بين رواية بقرة بني اسرائيل التي عاد القليل

الفقهية «مقدمة الواجب واجب» يقوم بشرطها مرتين (مرة ص ٢٤٤ ومرة ص ٢٤٥) لكنني لا أجد سبباً لحذف ص ٢٦٥ من النص بأكملها، خاصة وأن آية الله الحميني يقوم فيها بخطوات زراعة الأرز والمشاقي التي يعمانيها زراعته، لكن إذا كان المترجم يجهل الفقه ألم يكن في وسع أستاذ الشريعة أن يلفت نظره أم أنه لم يقرأ النص ثم قام بتدقيقه ؟

وما يقوي الشك في أن علاقة المترجم باللغة الفارسية علاقة واهية؛ جهله الشام بتاريخ إيران، فهو يحذف النص عندما يرد ذكر اسم أئمة شخصية تاريخية أو أية حادثة تاريخية، فالإشارة إلى معاهدة وثوق الدولة مع الانجليز محذوفة، والإشارة إلى مختاري وأحدى جلاذئ الشعب في عهد رضاخان محذوفة فهذه الإشارة جعلته يحذف معظم ص ٢٨٣ من المتن ولا يترجمها وهو لا يريد أن يوثق شيئاً.

والى جوار كل هذا فقد ارتكب المترجم - الذي انتحل اسم البنداري العظيم مترجم أصعب نص في الأدب الفارسي - ما يندى له جبين أي مترجم في العالم، فقد ترجم الى العربية نصوصاً نقلها المؤلف من العربية، وكان من الأولى أن يعود إليها، وإذا قلنا إن المترجم لا يريد أن يشق على نفسه فهل يستوعب له هذا المسلك أن يصادف آية قرآنية مترجمة في النص الى الفارسية فيترجمها بأسلوبه الى اللغة العربية دون أن يرجع الى المصحف الشريف ؟ ومن ثم يقرأ (رب اشرح لي صدري وبشري أمري وأحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي وأجعل معيني هرون أخي فاشدد ساعدي به وأجعله شريكى) ! الترجمة ص ١٥٨ بينما الآية هكذا في صورة طه : «قال رب اشرح لي صدري •

الى الحياة عندما ضرب بعضها، ورواية عجل السامري الذي قبض قبضة من أثر الرسول فتبذرها فأصبح التمثال الذهبي عجلًا جسداً له خواره والرسول هنا هو جبريل والرواية باب كبير من أبواب التصوف الفارسي، و يترجم الرسول بالنبي ويخلط بين الروايتين (ص ٦٢).

وهذا الجهل الفاضح الذي يعاني منه المترجم في كل ما يتعلق بالاسلاميات فيقول، والمفروض أن آية الله الحميني هو قائل هذا الكفر (فهناك - مثلاً - خلافات بين المسلمين حول إذا كان أولم يكن لله وجود (!!!!!)) علامات التعجب من عندي ويواصل (وهل هو منصهر في ذاته أو غير منصهر وهل يمكن أن يكون الله جسماً أولاً يكون... الخ) (الترجمة/ص ١٣٥).

طبقاً لهذه الترجمة من المفترض إذن أن يكون آية الله الحميني قد قال بخلافات بين المسلمين عن وجود الله فهل قالها ؟ ما قاله بالحرف الواحد هو (فهناك مثلاً خلافات بين المسلمين حول هل لله - جل شأنه - صفات أو ليست له صفات، وإن كانت له صفات فهل صفاته هي عين ذاته أو ليست عين ذاته، وهل من الممكن أن يكون الله جسماً يحده مكان ؟) (النص الاصيل الفارسي / ص ١١٣) وقارن بين الترجمتين.

وحين يصادف المترجم قضية فقهية تقول (إن الماء بصير نجساً ولو بمقدار رأس أبرة من النجاسة إذا كان أقل من الكثر) يحذف القضية برمّتها لأنه يجهل معنى كلمة (كثر) ولا يريد أن يكلف خاطره بالبحث عن معناها فهو مشغول بما هو أهم، من تزيف للنص (الترجمة ٢٣١ - النص ٢١٨) والقضية

ويشترى أمري • واحلل عقدة من لساني بفقهوا قولي • واجعل لي وزيراً من اهل • هارون أخي • أشد به أزري • وأشرکه في أمري» (طه/ ٢٥- ٣٢) وإذا لم يكن يقصد أنه يترجم نصاً من القرآن فلماذا وضعه بين قوسين؟ وفي ص ١٦٠ من الترجمة نقرأ (اللهم ابعدني وأولادي عن عبادة الأوثان) ! وهو يقصد بالطبع «رب اجنبي وبني أن تعبد الأصنام» ولنا أن نتخيل مترجماً لا يريد أن يفتح المصحف الشريف لترى جوانب عبقرية الفذة في تزييف النصوص ولي أعناقها والحذف والتعديل فيها، لكي «يخرج» في النهاية نصا يكفر آية الله الحميني و يكون مرجعاً لكل من يريد أن يدلي دلوه في تكفيره .

أجل يسعدني أنها السادة المشايخ الأجلاء والعلماء الأفاضل — مع كل احترام وتوقيري لدوافعكم وأسبابكم — يسعدني أن انتبهكم جميعاً أنكم قد خُددتم بنص مزيف ومزور ولا يختلف في كثير أو قليل عن المواد الفيلمية المزورة .. والدليل ؟ تعالوا معاً نتصفح الكتاب في ضوء المتن الفارسي :

المقال الخاص بالعقائد والذي يستيه المؤلف «التوحيد» وهو كما قلت يتناول بعض القضايا الإسلامية الهامشية التي لا يكفر الخلاف فيها أحداً، ومع ذلك فقد صارت قضاياها الرئيسة في عهد التخلف والتبعية والنفط، وكان أحمرى بالترجم أن ينقلها كما هي، لكن سوء النية والقصد التوقرين دفعاه إلى التصرف في بعض النصوص، فحذف ما شاء له الحذف بحيث تبدو مناقشة الحميني لقضية المعجزة كلاماً غير منطقي أو مفهوم (ص ٦٦ و ٦٧ من الترجمة حيث حذف من المتن سطراً كاملاً جعلت الترجمة غير مفهومة) . وأيضاً ما تصرف به من حذف في صفحة ٧٤ من النص العربي

المقابلة لصفحة ٥٧ من الترجمة مما جعل النص العربي غير مفهوم، وعندما لا يفهم نصاً ما فأنما يكون هذا على حساب أفكار المؤلف .

وعندما يحذف المترجم عبارة واحدة من صفحة ٦١ بعد عبارة (ونحن نسمح لكم بأن تسألوا أي شيعي اثني عشري) والعبارة المحذوفة هي (ولنا مسؤولين عن الشيعة الآخرين) (ص ٥٧ من النص الفارسي) لا نستطيع أن نقول إنه حذف عن جهل، فالعبارة المحذوفة في النص الفارسي بين قوسين وأهدف بالطبع مقصود في التسوية بين فرق الشيعة الغالية منها والمعتدلة، وهو اتجاه موجود للأسف في كتابات الجدل السني / الشيعي الموجه في وقت كانت فيه بعض المؤسسات السنية البارزة تستضيف أئمة الفرق الغالية، وتخلع عليهم الألقاب وتسمح لهم بترميم ما يعتبرونه معابدهم .. على كل ليس هذا هدفي من المقال .

كما أن بعض الحذف يشير إلى أن المترجم قد أقبل على الترجمة وهو يعتنق فكراً معيناً فحذف عبارة (حتى نفهم عظيمة المباني الإسلامية التي شيدت كتذكاري في كل أنحاء العالم) (ص ٨٠) ولأنه لا يعرف مصطلحي «التسوية والتسليم» في مناقشة قضية بناء القبور يحذفها تماماً (ص ٨٥) لكننا لا ندري لماذا حذف ستة سطور كاملة من صفحة ٩٦ (المتن ص ٨٠) لأنها لا تحتوي إلا على مدح وتمجيد للقرآن الكريم ؟ تراه ضئلاً على المؤلف بأن يبدو عاشقاً للقرآن الكريم ؟

والواقع أنه لا تكاد توجد صفحة واحدة من الترجمة تخلو من حذف، والحذف عن جهل يكون واضحاً، والحذف عن كمل عندما يكون للنص

خلفيات لابد وان يبحث المترجم عنها يكون واضحاً أيضاً، لكن هناك بعض أنواع الحذف لا يمكن أن تكون إلا عن قصد وهدف، وأغلب هذا النوع من الحذف المتعمد والتشويه المقصود والترجمة البعيدة عن النص موجود في الجزء الخاص بالمقالة الثانية عن الامامة، وأود أن أتوه في البداية بأنني لا أناقش آراء المؤلف في الامامة ولا أتخذ منها موقفاً سلباً أو إيجاباً، وما أحب ان أشير اليه هنا هو:

١ - إن نظرات آية الله الحميني في الامامة والولاية والوصاية والخلافة ليست من ابتكاره الشخصي، وليست اجتهداً خاصاً به، بل موجودة في التراث الشيعي على مدى أكثر من ألف عام، ولذلك فمن قبيل الغرض السياسي ان يهاجم الإمام على أساسها.

٢ - ان المناقشة هنا تتناول الترجمة فحسب ومدى قربها من النص الفارسي أو بعدها عنه، وهي مناقشة علمية تتناول الضمير العلمي في بلادنا، وكان آخر ما تبقى بعد ضياع «الضمائر» الأخرى.

عندما يترجم المترجم عبارة (أرباب الأهواء وطلاب الرئاسة) (ص ١٠٧ من الأصل) بعبارة (الانتهازيين المتربصين) (ص ١٢٣ من الترجمة) أو يترجم عبارة (العبوة في يد حفنة من آخذي ماليس حقاً لهم) بعبارة (القراصنة الوقحين) فانه يفتح باب السباب على مصراعيه، فالنص في رأى أهل السنة يتناول الخلفاء الثلاثة الأوائل رضي الله عنهم، وان كان الحميني يقصد كل من اشتركوا في السقيفة بعد وفاة الرسول (ص) أو فيما تلا ذلك من حوادث أجمعت عليها مصادر السنة والشيعه.

وعندما يتفصل المترجم - أو المعلق لا أدري أيهما - و يقدم هامشاً ص ١٢٦ يقول فيه: (إن الحميني وشيعته ينعنون أبا بكر وعمرأ بضمي قريش) وينقل دعاء ساقطاً لا يقوله إلا فاسق و يقول: (إن هذا الدعاء موقع عليه من فقهاء الشيعة الكبار ومنهم الحميني) ثم يعود فيقول (إنه موجود في «كتاب الذريعة» وهو من كتب التراث الشيعي، وهو فوق كل ذلك منقول من كتاب يالاً وردية اسمه «تحفة العوام») فعل كل عالم أو متعالم أن يأتي وينسب الدعاء للحميني الذي لم يحدث عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلا بقلب الشيخين، والذي منع سيئهما صراحة عندما وصل إلى السلطة.

وعلمائنا بهذا يريدون اضافة سابقة جديدة إلى المنهج العلمي وهي أن أي هامش يُضاف إلى كتاب مترجم لابد وأن يُنسب إلى المؤلف فهل سمعتم بمثله من قبل؟ ثم من أين جاء المترجم أو المعلق بتقليد توقيع المشايخ على الأدعية؟ ومتى كان ما يقوله عوام أية فرقة - ان كانوا قد قالوه - محسوباً على مفكرها وعلمائها؟ علم ذلك كله عند المترجم والمعلق.

ثم نأني إلى فقرة أخرى تقول (فاطاعة حكومة أولي الأمر تعني إطاعة حكومة الاسلام) (ص ١٢٥) هذه العبارة الموحية التي تقلب فكر الرجل رأساً على عقب من المفروض أنها ترجمة لعبارة (ولما كان سبحانه وتعالى قد أوجب على الأمة طاعة أولي الأمر فلا بد ألا تكون حكومة الاسلام أكثر من حكومة واحدة، ولا تكون هناك أكثر من حكومة على شريعة الأمر والآ حدثت الفوضى) (ص ١٠٩ من الأصل) كما يترجم (حكم الكلاله وميراث الجدة) بـ (احكام القاصرين والارث) (ص ١٢٧ من الترجمة) والترجمة

العمياء في أمور كهذه قد توقع العداوة بين الفئات المختلفة من المسلمين، تعدّ جرعة بكلّ المقاييس، ولم يكن بالفعل هدف سوى هذا من هذه الترجمة.

فعندما يجيب المؤلف عن السؤال القائل بأنه إذا كانت الإمامة ضرورة فلماذا لم ينص عليها الله - سبحانه وتعالى - ولم يذكر القرآن صراحة أن الإمامة لعليّ ولأولاده من بعده؟ يقول (هذا الاستشكال مردوده عليكم بلا زيادة أو نقصان، فإذا كانت الإمامة أمراً باطلاً لماذا لم يعلن الله - سبحانه وتعالى - عن بطلانها صراحة لكي يمنع الخلاف بين المسلمين، ولكيلا تحدث كل هذه المذابح حول هذا الأمر؟ كان من الأفضل أن يُنزل الله سورة على أن الإمامة ليست لعليّ ولأولاده، إذن لكان الخلاف قد رُفع لأن علياً لم يعص أمر الله سبحانه وتعالى لحظة واحدة، كما أنه لم يكن من طلاب الرئاسة، لكننا سوف نثبت أنه حتى لو كان الله - سبحانه وتعالى - قد ذكر اسمه صراحة لما انتفى الخلاف بل لحدثت أمور أشد فساداً) (النص الفارسي / ص ١١٣) هذه الفقرة يقدّمها المترجم هكذا (ان المشكلة بالنسبة لكم أن المتدينين بإمكانهم القول بأن الإمامة كانت موجودة فلماذا لم يُشير الله إلى ذلك في كتابه حتى تزول الخلافات بين المسلمين حول ذلك؟ كان من الخبير أن ينزل آية تؤكد كون علي بن أبي طالب، وأولاده أثمة من بعده، إن ذلك كان كفيلاً بعدم ظهور هذه المسألة) (الترجمة / ص ١٢٩).

دعنا من ركافة الأسلوب، فهل هناك علاقة بين النصين؟ وألم يكن من الأفضل للجهة التي قامت على هذا الفعل الفاضح أن تقدّم ترجمة أمينة للكتاب وردوداً عليها من علماء ثقة في الميدان خاصة وأن القضايا المثارة

قتلت بحثاً في التراث الاسلامي؟! لكن يبدو أن الجانب الذي أخذ على عاتقه الرد لا يجيد سوى تزييف النصوص ثم الرد عليها بالشتم، وأمثال هذا التحوير وهذه الترجمات الاجمالية لا تُعد ولا تحصى بحيث يجد القارئ نفسه أمام كتاب جديد تماماً، وآلاً فان العلماء بالفارسية غير البنداري المعاصر كثيرون قادعوهم للحكم إذن.

ويصل الأمر بالمترجم إلى التصرف في هوامش المؤلف، فعندما يذكر المؤلف هامشاً بأهم مصادر أهل السنة التي يحتج بها على ما يقول وأرقام الصفحات التي يحيل إليها يحذفها المترجم تماماً (ص ١١٥ من النص، و ١٣٢ من الترجمة) لماذا نستسي هذا؟ وبعدها مباشرة يسقط المترجم في خطأ مضحك مفزع كنت أفتى أن يكون خطأ مطبعياً لولا أنه تكرر فيقول (يتفق أهل السنة والشيعه أن النبي له سهم من الخمس وأن الاله!!!! علامات التعجب من عندي) ثم سهم آخر (ص ١٣٢ من الترجمة) والنص في المتن لا لبس فيه فهو يذكر لفظ «خويشاوندان» ومعناها الأقارب والأهل والآل (المتن الأصل الفارسي / ص ٤٦٦) فهل يريد المترجم حرمان آل الرسول من حقهم في الخمس عن طريق الترجمة؟

ثم تأتي إلى مريبط الفرس من هذه الترجمة، وليغفر لي القارئ ان أطلت هنا... فالترجمة في هذا الموضع فضلاً عن ركاكتها قدمت للقارئ صورة بشعة عن تناول الحميني لما يراه ورآه الشيعة من قبله من تجاوزات ينسبونها إلى سيّدنا عمر رضي الله عنه. والنص هنا متعلق بما يستحق في المأثور الشيعي بـ (روية يوم الخميس) - وهو اليوم الذي انتقل فيه الرسول صلى الله عليه وآله

وسلم إلى الربيع الأعلى - يقول الحميني (عندما كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم محتضر وهو في مرض الموت وقد حثّ جمع غفير بحضرة المبارك قال عليه السلام «تعالوا أكتب لكم شيئاً لن تضلوا به من بعدي أبداً» فقال عمر بن الخطاب «هجر رسول الله» وقد نقل هذه الرواية المؤرخون ورواة الحديث من أمثال البخاري ومسلم وأحمد باختلاف في اللفظ... وخلاصة القول إن هذه العبارة التي أُلقيت على عواهنها من ابن الخطاب الهازل تكفي المسلم الغيور إلى يوم القيامة... حقيقة أنهم قدروا الرسول حق قدره إذ شقّ على نفسه وتحسّل البلايا من أجل إرشادهم وهدايتهم، ويعلم الإنسان الشريف الغيور على أية حال غادرت الروح المقلمة بعد سماع هذه العبارة من ابن الخطاب وهذا الغزل الذي قيل إنفاً بدا من مبدأ الكفر والزندقة لأنه يخالف القرآن الكريم وآياته الظاهرة القائلة في سورة النجم آية ٣-٥ «وما ينطق عن الهوى • إن هو إلا وحىٌ يُوحى • علّمه شديد القوى» والآية الكريمة «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول» والآية «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» والآية «وما صاحبكم بمجنون» (النص الفارسي/ ص ١١٩) نجد المترجم يترجم هذه العبارات هكذا (عندما كان الرسول في فراش المرض ويحفّ به عدد كثير قال مخاطباً الحاضرين «تعالوا أكتب لكم شيئاً يحميكم من الضلالة» فقال عمر بن الخطاب «لقد هجر رسول الله» وقد نقل النص لهذه الرواية المؤرخون وأصحاب الحديث من البخاري ومسلم وأحمد مع اختلاف في اللفظ، وهذا يؤكد أن هذه الفرية صدرت من ابن الخطاب المفتري ويعتبر خير دليل لدى المسلم الغيور، والواقع أنهم أعطوا الرسول حق قدره، الرسول الذي

كذب وجحد وتحسّل المصائب من أجل إرشادهم وهدايتهم وأغمض عينيه وفي أذنه كلمات ابن الخطاب القائلة على الفرية والنايعة من أعمال الكفر والزندقة والمخالفة لآيات ورد ذكرها... إلى آخره) الترجمة العربية/ (ص ١٣٧) النقصان قريبان بقدر ما تقترب عبارة (أنت امرؤ فبك جاهلية) من عبارة (أشركت ورب الكعبة) على ما بين العبارتين من اختلاف جذري في المعنى، وإن أحسن مسلم بالغيرة على الرسول (عليه السلام) يقال عنه وهو محتضر إنه يهذي فصدرت عنه عبارة مخالفة للأدب فما أشرك وما كفر فهل يقبل العلماء الأجلاء أن يقال عن الرسول أنه يهذي ولا يقبلون أن يقال عن ابن الخطاب أن فيه غلظة باله من كبل بكيلين!!!

ولا يفتأ المترجم يغيّر ويبدل ما شاء له التغيير والتبديل ما دامت خلفه مؤسسة تشجعه وتحميه وتنشر له هذا اللغو، ثم أنظر إلى هذا النص في رأس صفحة ١٢٣ من المتن الفارسي (وجدير بالذكر أن النذر للنبي أو للإمام أو لأي إنسان يكون صحيحاً وفي صورته الشرعية عندما يكون النذر في الأصل لله في أمر راجح وتجري فيه صيغة النذر وإلا لكان النبي والإمام هما اللذان يشيبان، وهذا لغو باطل يقع فيه العاقبة بل وحرام شرعاً) ويأتي المترجم الألمعي ويترجمها هكذا (وعلياً ألا ننسى بأن النذر للنبي أو للإمام يكون صحيحاً ومشروعاً عندما يكون النذر للإله ويوضع موضع التنفيذ، وأذاً فإن النبي والإمام هما اللذان يعطيان ثوابه وإلا فإنه يعتبر باطلاً وقد يكون حراماً) (الترجمة العربية/ ص ١٤١) أنظر إليه وقد قلب النص قلباً تاماً كما يقلب القراء - بتعبير الإمام علي - إلى وجهه الأقيح.

وهكذا ففي مواضع كثيرة من هذه الترجمة العجيبة يكفي أن يجعل النفي إثباتاً والاثبات نفيّاً أو يحذف لفظاً واحداً مثل لفظ (غير) أو (إلا) أو (لا) لكي يكون المعنى عكس ما يقصده المؤلف تماماً، بحيث تُفاجأ بأن عبارة الحميني هي (القتال مع الامام مثل أكل لحم الخنزير) (ص ٣٣٨ من الترجمة) وهو يقول (القتال في غير معية الامام مثل أكل لحم الخنزير) (ص ٢٢٥ من المتن الأصلي الفارسي) وهذا هو علم بعض المشتغلين بالعلم في هذا الزمن الأسود. ثم نصل إلى قضية أخرى من القضايا التي لعبت هذه الترجمة في إذكاء أوارها، وهي قضية أن للشيعة مصحفاً خاصاً لأنهم يدعون أن الوحي نزل على فاطمة رضي الله عنها معزياً في وفاة الرسول عليه السلام ثم ظل ينزل عليها بأخبار القرون وأن هذا هو الأساس فيما يستقيه الشيعة مصحف فاطمة وهو المصحف الخاص بالشيعة والمظنون به على غير أصله. وقد بالغ بعضهم فنقل سوراً وآيات من المصحف الزعم، وكل ما ورد عن الموضوع في هذا الكتاب هوراً من الحميني على من ادعى هذا الادعاء أي أن الحميني يرد بأن من يعتمد على شائعات العوام وأقوالهم وينصق بالشيعة الاثنى عشرية مثل هذا الافتراء إنما يظلمهم... فماذا فعل المترجم؟ قدم هذا الجزء كديده في بقية الأجزاء على أساس أنه من أقوال الحميني ومعتقداته.

وعندما يقول الحميني (لقد كان عليكم ألا تحبسونا الرّد عليكم بلا داع فإن أمر نزول الوحي لا يحتاج إلى أن يكون الأنبياء أربعة عشر) وهو يقصد الرسول وفاطمة والاثنى عشر إماماً، يقوم المترجم بحذف النص تماماً، وهذا يعني ببساطة أن المترجم ينقل اتهاماً موجهاً من أحد الناس إلى الشيعة ولا

ينقل رّد الحميني فيوحى بأن الكلام للحميني، وهذا جانب يشع من جوانب ترجمة الكتاب؛ هذه الترجمة العجيبة.

ولا يكاد المترجم يترك فرصة واحدة لتشويه الكتاب دون أن يأخذها، فحين يقول المؤلف عن الرسول عليه السلام (لم يكن يخشى في الله لومة لائم في عمل يقوم به) يترجمها المترجم (إن أعماله لم تكن تقابل بتحفظ) ويبلغ الحذف المخلّ والمفرض مداه عندما يترجم حديثاً شيعياً (ارتد الناس بعد رسول الله إلا ثلاثة) (النص الأصلي/ ص ١٣٣) إلى (ارتد الناس بعد ثلاثة) (الترجمة/ ص ١٥٢) ليس هذا فحسب بل حذف ستة سطور كاملة من تفسير المؤلف للحديث - ولا شأن لنا هنا بصحة أو عدم صحة - والسطور المحذوفة هي (أما معنى ارتد الناس بعد رسول الله فتعني أنهم نكصوا عن البيعة التي بايعوها لأمر المؤمنين في حجة الوداع ولأنهم الإسلام بشكل عام، ونكصهم عن البيعة متواتر بحكم التواريخ والأخبار الشيعة والسنة، وهم بالفعل ثلاثة أو سبعة أشخاص لم ينكصوا بأي وجه ظاهراً وباطناً، ولم يوافقوا الذين خالفوا علناً عليه السلام، وإلا فإن الذين لم ينكصوا عن بيعة علي هم - في الحقيقة - عشرون ومائتا شخص أثبتهم السيد شرف الدين في الفصول المهمة، كما أثبتوا عدداً في الاستيعاب والاصابة وأسد الغاية وكتب أهل السنة المعبرة) (النص الفارسي/ ص ١٣٣) فإذا حذف كل هذا فما الذي يتبقى من النص والاحتجاج؟

وأن لم يكن من الأولى أن يترجم الكتاب بدقة، ثم يدفع بالنص العربي إلى أهل الفن والعلماء - إن كانت الجهة التي وراه تعترف حتى بعلماء

السنة - وإلا فما كل هذا الحذف في مناقشة قضية الوصاية لعلي رضي الله عنه ؟ (ص ١٧٦ من الترجمة العربية) وهل هذه القضية مثار الخلاف لم تعد تجد من يرد عليها في العصر الحديث إلا مترجم جهول ومعلق غشوم ومقدم لا يعني تخصصه ؟ وهل يكون الانتصار للمذهب أو الرأي أو العقيدة بهذا الكم من الخيانة العلمية والشائتم ؟ وهل يمكن لهذا النص المشؤم أن يقع أحداً ؟ إنني أتحدى أحداً - وأولهم المترجم نفسه - يكون قد فهم شيئاً مما نقله عن موضوعات الشفاعة والقربة والتعزية والروضة (ص ١٨٨ - ١٩٥ من الترجمة العربية) فكيفية الحذف رهيبه وتفسد سياق النص (من ص ١٨٩ أربعة عشر سطراً منها أربعة من ص ١٦٨ من النص الفارسي وعشرة كاملة من ص ١٦٩) وأتحدى المترجم وهو من أبناء يعرب أن يقرأ صفحتي ١٩٢ و ١٩٣ مما ارتكب ويخبرني بما فهمه فالحذف كثير وما تُرجم تُرجم خطأ. وهذا هو الجزء الذي انصبّت عليه سهام المهاجمين، فهل يستحق كل هذا أم أن الترجمة قدمت عامدة مادة للهجوم ؟

على الرغم من أن الأجزاء الباقية من الكتاب لم تُستخدم في المعركة التي أثيرت حوله، إلا أن الإشارة إلى الحالة المزبنة للترجمة وما فيها من حذف وتعديل وتبديل نبيذ بدورها عن حالة الكتاب ككل، والمترجم شاهد، ويكفي أن يثبت كذب الشاهد في جزئية من شهادته لكي تُرفض شهادته ككل، هذا هو حكم الشارع الإسلامي في الشهادة فما بالكم بشهادة مهلهلة من ألفها إلى يائها ؟

والغريب أن الكتاب من صفحة ١٩٩ إلى صفحة ٣٣٤ أي إلى آخره

يتناول آراء المؤلف حول الدور السياسي للفقهاء، وأفكاره الاجتماعية والسياسية حول الحكومة الإسلامية، وبدلاً من أن تقوم الهيئة التي وراء الكتاب على ترجمة هذا النص المهم ترجمة دقيقة وذلك على الأقل لتعرف اتجاه السياسة في البلد الذي تقف له بالمرصاد، فإن المترجم نهج نفس النهج في الحذف والتغيير والتبديل. فهو يحذف كل ما يتناول نقد الملوك والحكومات، كما يحذف كل ما يتناول الأمريكان بالهجوم، وفي بعض الأحيان يحذف آراء المؤلف في السياسة الإسلامية، ويحذف معظم الهجوم على رضا شاه، ويحذف كل ما يدافع عن تطبيق الشريعة وعظمتها في مواجهة القانون الوضعي.

والنماذج كثيرة إذ لا تكاد توجد صفحة واحدة بدءاً من صفحة ١٩٩ وحتى نهاية الكتاب نجت من الحذف، ويتراوح الحذف بين عبارة أو كلمة لم يفهمها المترجم إلى خمسة عشر سطراً أو صفحة كاملة كسطبه لصفحة ٢٥٩ من المتن الفارسي وموضعها بعد السطر الرابع من صفحة ٢٦٨ من الترجمة وتدور حول المعاملة الماثلة للسادات من آل البيت، و يبلغ الأمر بالمترجم إلى حذف بعض النصوص التي يأتي بها المؤلف للرد عليها فيظهره يعارك في غير معترك كأن يحذف من قول الكاتب الذي يرد عليه المؤلف (لقد حددوا ميراث الإنسان الذي يولد برأسين وأحكام الزواج بامرأة من الجن وأحكام الموتى من لحظة الموت حتى نفخ الصور. لكن لم تتم أية مناقشة لموضوع الحكومة وهو الخطوة الأولى للحياة ويتعامل معها الناس في كل عصر) (ص ٢٣٧ من الأصل و ٢٤٨ من الترجمة) ويكرر المترجم ترجمة كلمة (در آوردي)

ومعناها اختلاف أو مختلف بكلمة (كيفية) (ص ٢٥٢) ويترجم (التجنب
الاجباري في الإسلام) بـ (النظام القسري في الإسلام) (ص ٢٥٢) ويظل
على ترجمته هذه طوال الحديث عن الجندية في الإسلام، مما يخل بالنص
وبالإسلام معاً، ويغير هامش ص ٢٥٥ من (كتاب الوسائل) إلى (كتاب
الفروسية) لابن قيم الجوزية.

وعندما ينص المؤلف أنه على الأغنياء أن يعرضوا تقصير الفقراء في دفع
الضرائب يعلقها المترجم (ص ٢٥٧ من النص / ص ٢٦٦ من الترجمة) فهو لا
يريد أن يُغضب الأغنياء وأصحاب الملايين، وتظل ترجمة كل هذا القسم من
الكتاب ترجمة إجمالية وبما فهمه المترجم.

وعلىنا أن ندرك القوة بين الترجمة والنص إذا قسنا عقل المترجم بعقل
المؤلف وثقافة المترجم بثقافة المؤلف، ولكي أعدد أخطاءه يلزمي القيام
بترجمة الكتاب من جديد، وأراه من يفهم كلمة واحدة من ص ٣٢٩ فهي
ترجمة إجمالية لصفحات ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ من النص الفارسي، ولا أدري
حتى الآن لماذا حذفها فهي تناقض قضية إعراض الناس عن الدين وأسبابها،
ولا أدري مهما أجهدت فكري لماذا يُعتبر هذا الكتاب (المنتج) — عن عمد
أو قصد أو جهل أو عن كل هذا معاً — وثيقة واتخاذ حجة ضد آية الله الحميني
وهو حجة، في الحقيقة، على من كتبوه.

ويسقى نوع من الحذف في الكتاب لا أجد له مبرراً وهو في حاجة بالفعل
إلى طبيب نفسي، فإذا قلنا إن السبب في حذف شتم الأمريكان مفهوم
والسبب في حذف شتم رضا شاه من الممكن أن يفهم على أساس أنه كان

ملكاً... فهل يستطيع أحد أن يدلني على السبب في حذف كل ما يشير إلى
العمالة ومصير السوء الذي ينتظر العملاء الذين يبيعون أفلانهم؟ (على سبيل
المثال لا الحصر ص ٩٠ / ص ٧٣ من الأصل).
وبعد:

ما رأي السادة الباحثين من الدكاترة والمشايع والأساتذة ورواد المؤتمرات
الذين نقلوا عن هذا الكتاب المزيف وهملوا له؟ هل فيهم من يرد؟

أ. د/ إبراهيم الدسوقي شتا
رئيس قسم اللغات الشرقية وآدابها
كلية الآداب — جامعة القاهرة

تعليق مجلة عالم الكتاب

نلاحظ ويلاحظ القراء الأعزاء معنا أن صاحب ورقة الادعاء أعلاه، قد
بذل جهداً جبّاراً وهو يبحث ويقلب الجوانب في هذه القضية الخطيرة، التي
تشتملت أصولها وفروعها بين عدد غير قليل من الكتب التراثية والحديثة بله
المقالات، وحول مجموعة من المسائل والمأثورات الإسلامية الدقيقة في لغتها
الأصلية، ولكل منهما مفرداتها وأصاليها الخاصة التشابه مع الاختلاف
في مفهوم التعبير. وهكذا امتلأ عقل الدكتور إبراهيم شتا وقلبه بما رصده
من الحقائق والمفارقات والتوجهات المرتبطة بموضوعات تلك المسائل
والمأثورات وأصاليب التعبير عنها في اللغتين، حتى إنه ترك للمحتويات في

كل من هذا القلب وذلك العقل، حريتهما في الانطلاق إلى قارئيه متدافقين متدفقين، منذ السطر الأول، حتى الأخير في صفحات ورقته التي تجاوزت ثلاث عشرة...! ومن هنا كان من الطبيعي ليس فقط كما هي عادتنا عند عرض القضايا في باب (الساؤلات والمحاكمات)، وإنما أيضاً كضرورة رأيها من واجبنا لحقوقنا الأعزاء، وهم يتلقون هذا الفيض الدافق المتدافع من الحقائق ومن وجهات النظر، أن نضع لهم (الخلفية والتسديد) قبل اللقاء المباشر مع السيل «الشتوي» العرم في صلب الورقة نفسها...!

ومع ذلك التدفق وهذا التدافع في ورقة الدكتور إبراهيم شتايل لعله بسببهما، فإن روح الدعاية الساحرة أحياناً المعروفة عنه في جلساته حتى العلمية منها، أخذت مكانها الواضح هنا وهناك فيما كتبه إلينا...! وكانت فاتحة الدعايات الخالصة المقبولة من جاتينا، اثنتان من الكلمات القليلة التي خاطب بها رئيس التحرير عند جلوسهما، أولاهما وهو يصف (عالم الكتاب) صراحة ونفسه وقلبه ضمناً بالشجاعة الأدبية، في إعلان كلمة الحق مهما يكن في ذلك الإعلان من المخالفة للرأي السائد أو من المخاطر، حيث لم يجد حوله من القنوات الإعلامية ما يجرف على نشر ورقته الجريئة إلا (عالم الكتاب)...! أما الثانية فهي وعده باللقاء في كتابة أخرى على صفحات المجلة، مع أملة دون أي تأكيد ألا تكون من فصيلة هذه الورقة الانتهامية (الشتوية)، وكأنه يقول: نعملوني هذه المرة وقد لا أعود إلى ذلك مستقبلاً...! بل إنه في زحام التدفق والتدافع والدعايات الساحرة الأخرى في صلب الورقة، من بعض الأطراف في تلك القضية المتشابكة بأصولها السالفة

وتداعياتها الحالية، لم ينس أن يداعب المدعي البيولوجرافي نفسه حينما قال في الدفعة الأولى: (فالقضية هنا قضية علمية في حاجة فعلاً إلى مدح عام لا بيولوجرافي بل إلى مدح عام فحسب)...!

ونوضح الأمر بالنسبة لهذه المقولة غير الواثقة بوظيفتنا ولقبنا، التي نقفل أن تحتسبها من «دعايات السياق» الأسلوبية، فنقول لصاحب الدعاية ولكن قرائنا الأعزاء: إن أصحاب وظيفة الادعاء والاثهام في النظام القضائي يحصر، إنا يحملون لقب «وكيل نيابة» أو «نائب» وقد حل توفيق الحكيم هذا اللقب فترة خصبة من حياته الأدبية، هي التي وضع فيها كتابه الشهير (يوميات نائب في الأرياف)، الذي ظفرباً كبير عدد من الترجمات إلى اللغات الأخرى...! كما أن كبير أصحاب هذا اللقب بدرجاته في القطر كله، هو وحده الذي يأخذ لقب «النائب العام» وليس «المدعي العام» أما الانتقال بلفظ اللقب من (النيابة) والمقصود بها [عن أصحاب الحقوق]، إلى (الادعاء) والمقصود به كذلك [باسم أصحاب الحقوق]، فهو من الإضاقات الحديثة في السنوات الأخيرة لمهد أنور السادات، وكان ذلك لوظيفة واحدة صاحبها يأخذ لقب «المدعي الاشتراكي»...! ولكن هذه الوظيفة في سياق ظروف وملابسات خاصة، كسبت شهرة واسعة تكاد تغطي على وظيفة «النائب العام» وهي الأصل...! ولا ننكر أن هذه الشهرة هي التي أغرتنا بصك لقب «المدعي البيولوجرافي»، للوظائف والمسؤوليات التي تقوم بها نحن...! ونرى أن زيادة الاهتمام بصيانة الحقوق العلمية والأدبية، إنما نتحقق بجعلها وحدها مسؤوليات قائمة بذاتها، وليس بتركها تضيق في زحام

هذا ونشمل ورقة الدكتور إبراهيم شتا، بعد أن تعرفنا بقراءتها المبدئية على: أسلوبها المتدافع المتدفق كالسيل العرم، ودعاباتها الكثيرة الساخرة أحياناً المدعمة بعلامات التعجب والاستفهام الاستكباري، ومفرداتها المثيرة التي أصبحت للأسف الشديد هي المألوفة في مثل هذه المواقف تشتمل على ثروة كبيرة مشحونة بالأفكار والمضامين والتوجهات، التي يتسع المجال لها ولكن غيرها مما يمكن أن يقال ويكتب عن هذه القضية المتشابكة. ونستطيع نحن أن نميز بسهولة كبيرة بين الحقائق في تلك الثروة كشرحة مهمة من محتوياتها، وبين وجهات النظر التي هي مجال للاتفاق أو الاختلاف مع صاحبها كشرحة لها أهميتها أيضاً. وهناك شرحة ثالثة قد لا تكون بذلك الوضوح في جانبي الحقائق ووجهات النظر، ولكنها أمور «استنتاجية» غلبت على ظن صاحب الورقة؛ ببعض القرائن التي رصدناها بمنطقه ومنهجه في البحث...! وكما هي عادتنا لا نرضى لأنفسنا أن نشتأثر بالأمر كله في القضايا المطروحة بهذا الباب، فنصادر بذلك على غيرنا من الأطراف صاحبة الحق فيها معنا أو حتى قبلنا، وهم هنا في هذه القضية كثيرون ليس بفئاتهم فقط بل بأفرادهم كذلك، ولا نسبق القراء بالتعليق المستوعب على المحتويات جميعها وهم أصحاب الحق الأول في كل الجوانب بالقضية. بيد أننا نبادر في هذه الجلسة الأولى لقضيتنا الحالية بامرئين يفرض كل منهما نفسه، استجابة لطبيعة الخيوط المتشابكة فيها وأداء لأهم الواجبات الإجرائية والوظيفية المنوطة بنا...!

أول ذلكما الأمرين هو الاختيار لبعض المحتويات في ورقة الاتهام مع التعليق من جانبنا، باعتبارها نماذج توضح الشرائح النوعية الثلاث التي تشتمل عليها تلك الورقة، وهي: الحقائق، ووجهات النظر، والاستنتاجات. ولنا نزع أن هناك حواجز فاصلة صماء بين هذه الشرائح الثلاث، كما أن صاحب الورقة نفسه لم يضعها بهذا التقسيم، وإنما على العكس من ذلك داخل بينها حتى التحت تماماً، بل إننا بالتعمق فيها نجد أن لا أكثر المحتويات ثلاثة جوانب تتمثل فيها الشرائح الثلاث. ولعل أكثر «الحقائق» وأصدقها بورقة د. إبراهيم شتا، هي أن كتاب (كشف الأسرار) لآية الله الخميني قد أصابه تشويه يكاد يكون قاتلاً بتلك الترجمة الأردنية، وأن المسؤول الأول عن هذا التشويه القطيع، هو (المترجم) أي تكن هويته وخبرته وأياً كانت أهدافه ومطامعه الذاتية وغير الذاتية، و يدخل معه في هذه المسؤولية بالتبعية كل من (المعلق) و «المقدم»، أي تكن الهوية والخبرة عند كل منهما وأياً كانت أهدافهما ومطامعهما الذاتية وغيرها...!

وتقوم تلك الحقيقة العامة على مجموعة كبيرة من الحقائق الجزئية التي نستل بعضها فيما يلي كأمثلة دون أية محاولة للحصر الكامل:

— ترجمة كلمة «الرواية» وهي في سياق علوم الحديث والفقه وأصول الفقه بالحكاية.

— حذف عبارة (ولنا مسؤولين عن الشيعة الآخرين) التي تفصل بين آراء طوائف الشيعة الغالبة، وطائفة الشيعة الاثني عشرية التي ينتمي إليها الخميني.

— حذف ستة سطور يجتد فيها الخميني القرآن الكريم.

— ترجمة (أر باب الأهواء وطلاب الرئاسة) إلى (الاستهازين المترصين)...
الفراصة الوقحين).

— نسبة الدعاء الفاسق على أبي بكر وعمر بتسميتهما (صني قريش) في هامش
الترجمة إلى الحميني وليس ذلك صحيحاً.

— حذف المراجع التي استشهد بها الحميني من كتب أهل السنة تأييداً لرأيه.
— التشويه بل القلب الواضح لرأي الحميني في مسائل: التذمر، والقتال مع
النبي، ومصحف فاطمة.

— حذف كل ما قاله الحميني في نقد: الملوك، والحكومات، والأمريكان
والعملاء.

ونستقل إلى فؤذين في الشريحة الثانية وهي وجهات النظر، التي جاءت
قصيداً أو عرضاً في ورقة د. إبراهيم شتا تجاه مسائل معينة وهو يحاول الدفاع
عن بعض المحتويات الموجودة بكتاب الحميني. موقع النموذج الأول بعد
حوالي أربعين في المئة من بداية الورقة في قوله (المقال الخاص بالعقائد والذي
بسميه المؤلف [أي: الحميني] (التوحيد) وهو كما «قلت» يتناول بعض
القضايا الإسلامية الهامشية التي لا يكفر الخلاف فيها أحداً). هنا يرى د.
إبراهيم شتا أن محتويات هذا المقال هامشية، ووجهة النظر هذه تتعارض حتى
مع المؤلف الذي وضع تلك القضايا تحت اسم (التوحيد) وهو أساس العقيدة
الإسلامية، بل إن د. شتا نفسه يصفها بقوله (المقال الخاص بالعقائد). ولعله
يشير بقوله (كما قلت...) إلى ما جاء بورقه قبلاً بعد حوالي خمس وعشرين
في المئة من بدايتها حين ذكر (... الجزء الذي يتناول قضايا إسلامية هامشية

من قبيل: زيارة القبور، والندور، والاستخارة، والشفاعة...). فهذه هي
وجهة نظره هو نحو هذه المسائل وأمثالها، التي قد يرى غيره فيها وجهات نظر
أخرى، ولا سيما إذا كانت ممارستها تتم وفي القلب عقيدة معينة نحوها...!
وموقع النموذج الثاني في شريحة «وجهات النظر» موجود بعد حوالي
ثمانين في المئة من بداية الورقة، حيث مسألة الرغبة من جانب الرسول
وهو يحضر، أن يكتب للمسلمين شيئاً لن يضلوا به من
بعده، وحيث سجل د. إبراهيم شتا لنا مشكوراً ترجمته هو للنص الفارسي في
هذه المسألة والترجمة الأردنية للنص نفسه كاملين. من الواضح أن هناك
تجاوزاً في بعض النص الأردني عما جاء فيما يقابله بالنص الفارسي، حيث
وُصف عمر رضي الله عنه في الأصل بأنه (ابن الخطاب الهازل) وفي الترجمة
الأردنية بأنه (ابن الخطاب المفترى)، مع تساويهما تقريباً في نسبة ذلك الهزل
أو الافتراء إلى (مبدأ أو أعمال الكفر والزندقة لأنه يخالف القرآن الكريم).
ووجهة النظر التي تعيننا في هذه المسألة من جانب الدكتور شتا، هي تعليقه
الأخير عليها حيث يرى أن الحميني في ذلك النص، إما كان يشعر بالغيرة على
الرسول في وقت الاحتضار العصيب، فوصف عمر رضي الله عنه بما وصفه به
وكأنه يقول «إن في ابن الخطاب غلظة»...! ومن هنا قلنا أن نقبل ذلك من
الحميني، كما قبلنا وصف عمر للرسول نفسه بأنه «هجر» أي: هذلي...! إن
هذا الدفاع من جانب د. إبراهيم شتا وجهة نظر، قد يخالفه فيها كثيرون
تفزعهم كلمة «الكفر والزندقة» وهما معاً موجودتان في الأصل وفي الترجمة
الأردنية على حد سواء...!

ثم نصل إلى نموذجين في الشريعة الثالثة وهي الاستنتاجات، التي تكرر بعضها عبر صفحات الورقة جميعاً بصيغة الجزم، وهو يحاول إبراز المتغيرات المحيطة بالترجمة الأردنية من أمور، قد لا تخطر بذهن القارئ العادي بله أن يتيقن منها أو يجزم بها...! النموذج الأول هنا تردّد كثيراً في فقرات الورقة وسطورها من البداية حتى النهاية، حيث يتهم د. إبراهيم شتا -وله الحق- كلاً من المترجم والمعلق والمقدم بالجهل أو بسوء القصد أو بهما معاً...! ويستند هو في هذا الاستنتاج إلى عدد كبير جداً من الحقائق، قلّعنا بعض نماذجها في الشريعة الأولى أعلاه، كما تفيض الورقة نفسها بأمثلة عدّة تؤكّد لنا نحن مضمون هذا الاستنتاج. أما النموذج الثاني في شريعتنا الثالثة الاستنتاجية المرتبطة بالترجمة المشوّهة لكتاب الحميني، فهو اتهام جهات -لم يحددها تماماً صاحب الورقة- في العراق والأردن بصفة خاصة، مع الدار الناشرة التي يفترض هذا الاتهام أنها مجرد أداة ظاهرية تقف خلفها جهات أقوى وأخطر...!

ويمكن لنا نحن أن نجد مصداقية هذا الاستنتاج والاطمئنان إليه. حينما نسترجم الأسماء والأعمال في مجال النشر وغيره خلال عقد السمانينيات، عقد الحرب الظالمة المظلومة بين الأمتين المسلمتين على ضفاف الخليج والشط العربيين الفارسيين، ليس في العراق والأردن وحدهما وإنما في أكثر الأوطان العربية من المحيط إلى الخليج...! فقد استبح في هذه الحرب ما هو مشروع في الحروب العادلة وما هو غير مشروع، فما بالنّا حينما تكون الحرب مشبوّهة ملوثة، ليس فقط على يد من بدأها وإنما على يد من أنهاها

كذلك...! بيد أننا في مجال الإعلام والنشر برعاية ونشر الكتب الوثائقية بخاصة، يمكن بل ينبغي حتى في فترة الحرب أن تميز بين فئتين من المطبوعات، التي تكون لمحتوياتها أهمية تاريخية وخطورة حالية في مستوى (كشف الأسرار للخصم)...

فهناك فئة الدعاية المكشوفة التي تصدر عن جهات خاصة بذلك ولا مجال في هذه الفئة للخديعة بها مهما يكن مقدار الكذب والتزييف في محتوياتها، حيث يعرف القراء هوية الجهات والأفراد والمسؤولين عنها. وهناك الفئة الثانية الصادرة عن دور للنشر يفترض القراء في مطبوعاتها -ولهم الحق- أنها اختيرت وكُتبت وروجعت بأيدي مسؤولة تعرف أمانة الكلمة وتلتزم بها. وهكذا يتضح للقراء أن جانب الخديعة في الترجمة الأردنية، هو التغلغل من جانب أجهزة الدعاية وأصحابها وتلويث ما يصدر من مطبوعات حتى في غير قناتهم...!

وهكذا أيضاً تنتقل إلى «الأمر الثاني» في تعليقاتنا المجزوءة على ورقة د. إبراهيم شتا، وهو (المغزى الجيوغرافي) العام في هذه القضية الخطيرة، باعتبار أن جوانب هذا المغزى هي مجال الاهتمام الأول لمجلة (عالم الكتاب) ولعل أجل شيء نستهل به تلك الجوانب ثلاثة مطوّرات جاءت ربّما عرضاً في الورقة الأساس للقضية، حيث وضعها د. إبراهيم شتا في منتصفها تقريباً، وتبرزها نحن هنا حتى لا تضع في زحمة ما كتبه، وهي قوله (إن المناقشة هنا تتناول الترجمة فحسب، ومدى قربها من النص الفارسي أو بعدها عنه، وهي مناقشة علمية تتناول الضمير العلمي في بلادنا، وكان آخر ما

تبقى بعد ضياع الضمائر الأخرى). ونفسي بعد هذا الاستهلال في تحديد بعض تلك المغازي البيوجرافية كما يلي:

١ - الكلمة المطبوعة في الكتب التراثية والوثائقية بخاصة أمانة يشترك في حلها وأدائها طرفان، أولهما: صاحب هذه الكلمة محققاً أو مترجماً أو معلقاً أو مقدماً أو غيرهم، وثانيهما: القائم على الجهة التي تصدر وتنتشر تلك الكتب المطبوعة وليس دور الطرف الأول بأكثر أهمية من دور الطرف الثاني، بل لعل العكس هو الصحيح من وجهة نظرنا نحن على الأقل، برغم أن الأمر قد يبدو لكثيرين أن الناشر إما هو صاحب دور ثانوي. ذلك أن عامة القراء - وهم بعض الحق - قد تشغلهم درجة الاهتمام بالموضوع في نفوسهم عن هوية الطرف الأول بله التحقق من أمانته فيما يقوم به، لأنهم يسمعون دون أن يراجعوا أنفسهم بشأن هذا التسليم في أكثر الأحيان، أن المادة المقروءة أمام أعينهم آمنة.. وهم - دون أن يشعروا - يعتمدون في تسليمهم على وجود ناشر، وليس من الضروري أن يكونوا قد تحققوا من أمانته، بل يكفيهم - في أكثر الأحيان - ألا يكون من أصحاب التسميات التي يشكون فيها، وأكثرهم خالي الذهن والقلب والنفس من كل الشكوك... ومن هنا نستطيع أن ندرك أهمية الدعوة التي تبنتها (عالم الكتاب) منذ بضع سنوات، بشأن مهنة النشر في أقطار الوطن العربي وتتضمن هذه الدعوة مجموعة معالم أساس لممارسة المهنة، يأتي في مقدمتها حد أدنى من المعرفة والخبرة البيوجرافية، مع التحقق الكامل من أمانة المادة التي يقبلونها و يقدمون على نشرها.

٢ - تؤكد المتغيرات المحيطة بالترجمة الأردنية لكتاب (كشف الأسرار) لأية الله الحميني، أن ضياع الأمانة في الكلمة المطبوعة ولا سيما في المؤلفات التراثية والوثائقية يمكن أن يذهب بأبعاد الشقاق الذي أمكن تجاوزه فيما مضى إلى مستويات أكبر لا أساس لها ولكنها تختم قضاء أحد الجانبين على الآخر قضاء نهائياً.. ليس الخلاف بين أهل السنة والشيعة جديداً على الأمة الإسلامية. وقد عايشته هذه الأمة قروناً طويلة بين المد والجزر. مع قدر معقول من الأمانة في نقل آراء الآخرين ووجهات نظرهم، ومع تمسك كل من الطرفين أو الأطراف برأيه ووجهة نظره. بل لعلهم كانوا يفضلون اللجوء إلى السيف دون تزييف الرأي الآخر، وذهبت تلك القرون السالفة بخيرها وشرها، وتنبه كثير من أئمة المسلمين على الجانبين في القرن العشرين، أن جوانب الخلاف بين أهل السنة وبين المعتدلين من الشيعة - ومنهم طبعاً الاثنى عشرية - لا تكاد تُذكر إذا قيست بجوانب الاتفاق في كل من الأصول والفروع. وهكذا أنشئت بمصر بعد الحرب العالمية الثانية (جمعية التقريب بين المذاهب الإسلامية) برعاية الشيخ محمود متلوت، وكان من أعضائها أحد علماء الشيعة من بلدة «قم» المقيمين بمصر. وقد سعدت أنا بحاضرات هذا الشيخ «القمي» الذي لا أتذكر اسمه الأول الآن، خلال عام دراسي كامل (١٩٥٢ - ١٩٥٣) بمعهد اللغات الشرقية في كلية الآداب (جامعة فؤاد الأول آنذاك) وتولت تلك الجمعية الرائدة نشر عدة كتب وثائقية شيعية وسنية في مصر، خلال العقود الثلاث الأولى من حياتها في مصر. بل إن الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة في جامعة القاهرة لحوالي

ثلاثين عاماً، وقد وضع أربعة كتب ضخمة عن أئمة الفقه الإسلامي الأربعة، أصر على وضع الكتاب الخامس خاصاً بالإمام جعفر الصادق، باعتباره المؤسس لأحد المذاهب الفقهية الأصول...!

ومذهب تلك العقود الذهبية أواسط القرن العشرين، بمطبوعاتها المؤثرة المصرية في الفقه الإسلامي ومذاهبه، وبأبي عقد الثمانينيات المشؤم لشهد في العراق وفي الأردن، وربما في غيرها أيضاً، تشويه الكتب الوثائقية للطرف الآخر بله المطبوعات الدعائية الخالصة.

وإذا كنا لا نعرف بالضبط مقدار التشويهات، التي ينبغي أن نتوقعها من الطرف الآخر بله مطبوعاته الدعائية الخالصة، فالمهم بالنسبة لنا هنا كمغزى ببليوجرافي، أن نتخيل مقدار الخسارة الكبرى والتبديد المتجدد لأذهان الملايين من أبناء الأمة الإسلامية ولعواظفهم على الجانبين وهم يقرؤون تلك المطبوعات الوثائقية المشوهة هنا وهناك. كما ينبغي أن ندرك أيضاً مقدار الخير والبركة لأجيال هذه الأمة، لو التزم رجال القلم فيها بأمانة الكلمة المطبوعة في الكتب الوثائقية على أقل تقدير...!

٣ - من المؤكد أن تشويه الكلمة المطبوعة ولا سيما في الكتب الوثائقية - كما حدث في الترجمة الأردنية لكتاب (كشف الأسرار) - هو في المقام الأول جناية على القراء الذين أخذهم المشوهون في اعتبارهم وهم يمارسون التشويه، حيث إنهم قد استخفوا بحقوق الأمانة مع هؤلاء القراء وبعقوبهم كذلك وهو في المقام الثاني جناية على المجتمع الذي ينتمي إليه هؤلاء القراء، حيث تنتهي هذه الجناية إلى توسيع شقة الخلاف في نظر هذا

المجتمع، مع وجهة النظر في المجتمع على الجانب الآخر، وهو الخلاف الذي كان من الممكن تجاوزه لولم يحدث ذلك التشويه، كما أسلفنا ذلك في سياق المغزى البليوجرافي السابق، أما في المقام الثالث هنا فانه جناية وجعرة في حق صاحب الكتاب الوثائقي نفسه، الذي منتسب إلى اسمه تلك المحتويات المشوهة.

ومن هنا، فقد جرى العرف الفكري والأدبي في تراثنا الإسلامي والعربي، على استنكار هذه الخيانة الفكرية والأدبية، مع أنها ما كانت أبداً في تراثنا بهذا النوع ولا القدر من التشويه الذي نشهده في أيامنا الحالية. كما حرص رجال ذلك التراث الجيد على كشف أمثال تلك (الحيلانات) مساندة وحفظاً لحقوق أصحاب المؤلفات التي يُجنى عليها بالتشويه! وقد تأصلت تلك الأعراف والتقاليد في الفكر العربي الإسلامي، منذ اهتم رجال الحديث بتوثيق الرواة وكشف المدلسين والمزيفين.

أما في القرن العشرين، فقد تطورت الاتفاقات الدولية بشأن حقوق النشر والتأليف، فأضافت إلى صيانة الحقوق المادية/ المالية للمؤلف في أعماله، المحافظة أيضاً على حقوقه الأدبية/ الأخلاقية. ذلك أن التعديل الخامس لاتفاقية (برن) - وعمرها الآن أكثر من مئة عام، وهو التعديل المشهور بين الخبراء في قضايا حقوق النشر والتأليف، باسم (نص بروكسل لعام ١٩٤٨) - ينص لأول مرة في المادة رقم (٦) على مايلي: (تلتزم الدولة العضو الموقعة على هذه الاتفاقية، بضمان الحق الأدبي/ الأخلاقي للمؤلفين من جميع الدول الأعضاء في مؤلفاتهم، بصرف النظر عن ملك الحق المادي/

المالي لهذه المؤلفات ، ويشمل الحق الأدبي / الأخلاقي : نسبة العمل إلى مؤلفه ، وصيانتها من كل تزيف أو تشويه أو أي تغيير غير مقبول من مؤلفه أو من يقوم مقامه .

وأنا هنا من منبر «المدعي البيبلوجرافي» أدعو السيد أحمد الحميني نجل الإمام آية الله الحميني - بعد أن يتأكد من توقيع كل من إيران والأردن على اتفاقية (برن) - أن يتقدم في الأردن بما يلي :

«دعوى إلى المحكمة أو الدائرة المختصة بحقوق النشر والتأليف في مدينة عمان ، لإدانة المترجم لكتاب (كشف الأسرار) كمتهم أصلي ومعه كل من المعلق والمقدم والمسؤول في دار عقار للطباعة والنشر كمتهمين تابعين .

«دعوى إلى المحكمة أو الدائرة نفسها باعتبار كل النسخ المطبوعة من تلك الترجمة عسلة مشوها لا يمثل وجهة النظر الدقيقة للمؤلف ، ولا يصلح لأي اقتباس يمكن أن يستند إليه الباحثون .

ولست أريد بذلك - على أية حال - أن أثقل القضية من بابنا «تساؤلات ومحاكمات» وقد سجلت ملفاته ، إلى إحدى المحاكم أو الدوائر في النظام القضائي للمملكة الأردنية الهاشمية ، فذلك الاقتراح من جانبنا على السيد أحمد الحميني ، مع أنه من المسلمات التي يساندها (الاتحاد الدولي لاتفاقية برن) ، إنما أردنا أن نستحضر مع قرائنا الأعزاء كم يكون رائعاً حقاً ، لو صدقنا قول الله فينا «كُتِبَ خَبَرٌ أَقْبَى أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» ، حين يلتزم أبناء هذه الأمة على الجانبين المعروف فيما بينهم حتى وهم يختلفون .